المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

التضخم في اقتصاد مجزأ

تجارة خارجية غير متكافئة في ظل الدولرة

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (12) – كانون الأول 2025

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2025
المركز السوري لبحوث السياسات كانون الأول/ ديسمبر 2025

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمركز. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه النشرة، والتي تبقى مسؤولية المركز بالكامل.

ملخص تنفيذي

تُظهر نتائج مسح كانون الأول 2025 أن تراجع وتيرة التضخم لا يعني تحسناً فعلياً في شروط المعيشة، بل يعكس استقراراً هشاً عند مستوى سعري مرتفع. فقد بلغ معدل التضخم الشهري العام 1.3 بالمئة، مدفوعاً بشكل رئيسي بمجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" التي سجلت نمواً سعرياً بنحو 3.2 بالمئة. في وقت بقي فيه الرقم القياسي العام عند 833 نقطة، أي أعلى بأكثر من ثمانية أضعاف من مستوى سنة الأساس 2021، مما يشير إلى أن الاقتصاد خرج من صدمات سعرية حادة، لكنه لم يخرج من أزمة القدرة الشرائية.

ويُعزى التضخم في هذا الشهر بشكل أساسي إلى رفع تعرفة الكهرباء عبر الشبكة النظامية، وما نتج عنها من آثار تتابعية انتقلت إلى القطاعات المرتبطة بها، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في إيجارات السكن في مراكز المدن الكبرى (دمشق وريفها، حمص، حماة، حلب، وإدلب). وفي المقابل، خفّف قرار توحيد الرسوم الجامعية من الضغوط السعرية في مجموعة التعليم، ولا سيما في جامعات إدلب وريف حلب حيث انخفضت التكاليف من نطاق (150-300 دولار) إلى رسم رمزي سنوي قدره 60 ألف ليرة سورية.

ترصد مسوحات الأسعار حالة من التشظي الواضح بين المناطق السورية، حيث سجلت محافظة إدلب الذروة التضخمية الأعلى بنسبة 6.8 بالمئة، مدفوعة بارتفاع حاد في تكاليف مجموعة السكن بنسبة 30.8 بالمئة. ويتسق هذا الاتجاه مع محافظة حماة (تضخم عام 4.8 بالمئة وسكن 10.5 بالمئة)، مما يشير إلى أن مراكز الكثافة السكانية أصبحت تعاني من تضخم عقاري يستنزف الكتلة الأكبر من دخل الأسر.

وعلى صعيد تحليل التباين بين المناطق الثلاث (التي تتعامل بالليرة السورية، والليرة التركية، والإدارة الذاتية)، تظهر مجموعة "التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة" كأكثر المجموعات تبايناً في الأسعار، تليها مجموعة النقل. في حين حافظت مجموعات الأغذية والمشروبات والدخان على معامل اختلاف منخفض، مما يشير إلى تقارب نسبي في أسعار السلع الأساسية القابلة للتداول عبر الحدود الداخلية والخارجية.

وتظهر مؤشرات الأجور وخطوط الفقر أن الاستقرار السعري النسبي لم يُترجم إلى استقرار اجتماعي. فالأجور في القطاعين العام والخاص بقيت دون مستوى خط الفقر المدقع، مع اعتماد متزايد على التحويلات والدخل الخارجي. وعليه، فإن القضية المركزية في نهاية عام 2025 ليست فقط السيطرة على التضخم، بل منع تحوله إلى نمط دائم من ارتفاع تكاليف إعادة إنتاج الحياة اليومية، ولا سيما السكن والطاقة والنقل.

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. تمهيد 4
2. التضخم السنوي في سوريا كانون الأول 2025 6
3. التضخم الشهري كانون الأول 2025 7
4. التضخم بحسب المحافظات 8
5. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية 9
6. المساهمة في التضخم 11
7. التغيرات في أسعار الصرف 12
8. الأجور في سوريا كانون الأول 2025 13
9. خطوط الفقر في سوريا كانون الأول 2025 14
10. خاتمة 16
11. المراجع والمصادر 18
الملاحق 19

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر كانون الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 7
الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الدورية بحسب المناطق خلال شهر كانون الأول 2025 9
الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر كانون الأول 2025 10
الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 13
الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 15

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال عام 2025، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 6
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 8
الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال كانون الأول 2025 12
الشكل (4): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 14

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقيل، واختيار الأسواق. وتستند هذه النشرة إلى المسح الشهري لأسعار المستهلك الذي يغطي 58 سوقاً و 112 سلعة وخدمة في مختلف المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا، وفق سنة أساس 2021 (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تعرض هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر كانون الأول 2025 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

تدرج النشرة هذه النتائج بعد مرور عام على سقوط النظام، حيث برزت الدولرة كاتجاه واضح مع اتساع استخدام الدولار كعملة للتداول ومرجعية للتسعير. يعزى ذلك إلى إلغاء القيود القانونية المرتبطة بحيازة العملات الأجنبية وتداولها. إلى جانب تبني سياسات حكومية أسهمت في ترسيخه، من بينها تسعير المشتقات النفطية بالدولار في نشرات الأسعار الحكومية أو ما يعادلها بالليرة السورية وفق سعر صرف تحدده الجهة الحكومية[1]، وتحديد أسعار الكهرباء المشتراة من المستثمرين المحليين بالدولار[2]، وتحديد أقساط التعليم في الجامعات الخاصة بالدولار، وتحديد الرواتب للعاملين في شمال غرب سوريا بالدولار، وغيرها من القرارات الصادرة عن الحكومة.

اتبع مصرف سوريا المركزي خلال العام المنصرم سياسات نقدية تقييدية، تجلت في سياسة تقييد السيولة، التي ساهمت في ترسيخ ضعف الثقة بالنظام المصرفي. ولا تزال الأسواق مجزأة في سوريا فهناك مناطق لا تزال تتعامل بالليرة التركية (إدلب وريف حلب)، ومناطق تتعامل بالليرة السورية إلا أن معظم سلعها وخدماتها تسعر بالدولار كمناطق الإدارة الذاتية. تزيد الدولرة من التفاوت بين الفئات التي تعمل في المنظمات الدولية أو التي تتقاضى دخلاً دولارياً وبين بقية فئات المجتمع الذين يتقاضون أجورهم بالليرة السورية. مما يسهم في إحداث انتقال غير متكافئ للصدمات السعرية، ويؤدي إلى تركز الأعباء على ذوي الدخل المحدود والمستأجرين، فضلاً عن صغار المنتجين المحليين.

تعكس معطيات نهاية عام 2025 إعادة تموضع للتجارة الخارجية السورية ضمن شبكات إقليمية غير متكافئة. مع بروز تركيا كشريك مهيمن من حيث الحجم والتأثير، فقد تجاوزت الصادرات التركية إلى سوريا 2.5 مليار دولار خلال عام 2025، بنمو يتراوح بين 54 و 70 بالمئة مقارنةً بالعام السابق، في المقابل لا تغطي الصادرات السورية نحو تركيا سوى 3.5 من المستوردات مما يعكس انكشافاً واضحاً وعجزاً كبيراً في

[1] انظر قرارات الحكومة المؤقتة في العاشر من كانون الأول 2024 بخصوص تسعير المازوت والغاز والبنزين. للتفاصيل أنظر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2024). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا، العدد (10) كانون الأول 2024.

[2] وزارة الطاقة السورية. (2025، 03 تموز). القرار 154: إطار تنظيمي جديد لدعم مشاريع الطاقات المتجددة.

الميزان التجاري السوري التركي[3]، ويعني ذلك أن السوق السورية أصبحت سوقاً لتصريف الفائض الصناعي والزراعي التركي، كذلك الأمر مع الأردن التي ارتفعت صادراتها نحو سوريا بنسبة 353 بالمئة خلال عام 2025، وتركزت الواردات من الأردن بالمشتقات النفطية والمنتجات الزراعية والغذائية وبعض المواد الأولية المرتبطة بقطاع البناء[4].

تظهر نتائج مسح شهر كانون الأول 2025 استمرار الضغوط التضخمية، حيث بلغ معدل التضخم الشهري 1.3 بالمئة، وكان لارتفاع تكاليف السكن والطاقة دور كبير في هذا الارتفاع. إلى جانب تباين جغرافي واضح في محركات التضخم يعكس تعدد العملات واختلاف أنظمة الدعم وتكاليف الطاقة بين المحافظات.

تكشف تقديرات تكاليف المعيشة وخطوط الفقر عن أزمة هيكلية في كفاية الأجور، حيث تبقى أجور العاملين في القطاع العام والخاص دون مستوى خط الفقر المدقع، أي أن معظم الأسر لا تستطيع تأمين الحد الأدنى للمعيشة. مع اعتماد متزايد على التحويلات الخارجية. مما يعكس نمطاً من الاستقرار الهش عند مستويات منخفضة من النشاط الاقتصادي، مقروناً باختلالات مزمنة في بنية الدخل والتوزيع.

[3] Anadol. (2026, 23 January). Türkiye's exports to Syria surge nearly 70% in 2025. And OEC World. Turkey / Syria

[4] The Syria Report. (2026, 17 February). Analysis: Surge of Imports in 2025.

2. التضخم السنوي في سوريا كانون الأول 2025

اتسم مشهد الاقتصاد السوري بعد سقوط نظام الطغيان بحالة من التقلبات السعرية الناجمة عن عوامل متعددة أبرزها تحرير الأسعار الجزئي أو الكلي لكل من الخبز وحوامل الطاقة والكهرباء؛ فبعد بلوغ التضخم الشهري ذروته عند 15 بالمئة في كانون الأول 2024، شهد الربع الأول من عام 2025 موجة انكماشية حادة بلغت 13.2 بالمئة في كانون الثاني، متأثراً بالقرارات المرتبطة بالانفتاح التجاري. ومع ذلك، لم تكن هذه الاستجابة السعرية متجانسة عبر القطاعات المختلفة، إذ استفادت السلع القابلة للتداول الدولي والمستوردة من تراجع الحواجز التجارية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونيات، بينما لم تنخفض الأسعار في القطاعات المحمية جمركياً والخدمات المحلية غير القابلة للتبادل كإيجارات السكن وخدمات التعليم والصحة، مما خلق تشوهاً في هيكلية الأسعار النسبية داخل السوق المحلية خلال النصف الأول من العام. وفي النصف الثاني من العام، استمرت التقلبات التي بلغت ذروتها في شهر تموز بمعدل تضخم قدره 10.4 بالمئة، قبل أن يميل المسار نحو الاستقرار النسبي في الربع الأخير، حيث أغلق شهر كانون الأول بمعدل تضخم بلغ 1.3 بالمئة، ليرتفع الرقم القياسي إلى 833 (سنة أساس 2021).

رغم أن المقارنة السنوية بين نهاية عامي 2024 و2025 تُظهر تراجعاً طفيفاً في الرقم القياسي العام بنسبة 2.1 بالمئة (من 851 إلى 833 نقطة)، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس تحسناً حقيقياً في المستوى السعري. فقد تأثر كانون الأول 2024 بصدمة تضخمية استثنائية بلغت 15 بالمئة، أعقبها تصحيح أعاد المؤشر إلى مستويات قريبة من تشرين الثاني 2024، ما يجعل نقطة المقارنة مرتفعة بشكل غير اعتيادي. وفي المقابل، يشير مستوى الرقم القياسي في كانون الأول 2025 إلى أن الأسعار لا تزال تفوق مستويات سنة الأساس 2021 بأكثر من ثمانية أضعاف، وهو ما يؤكد استمرار الفجوة العميقة بين مستويات الدخل وتكاليف المعيشة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال عام 2025، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

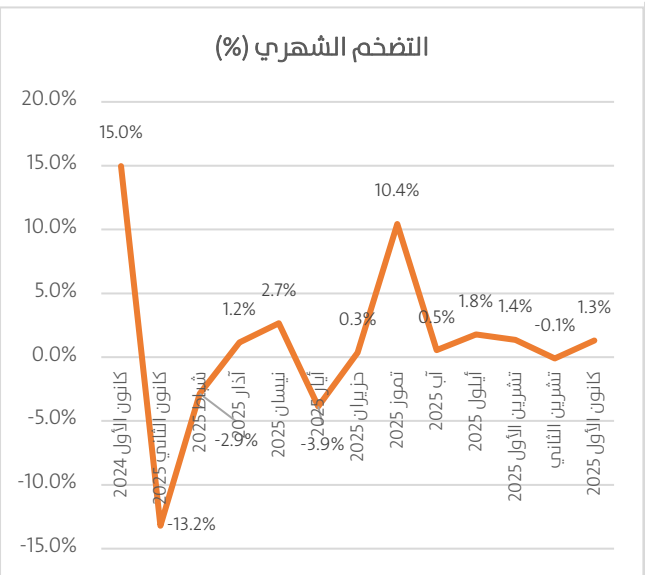

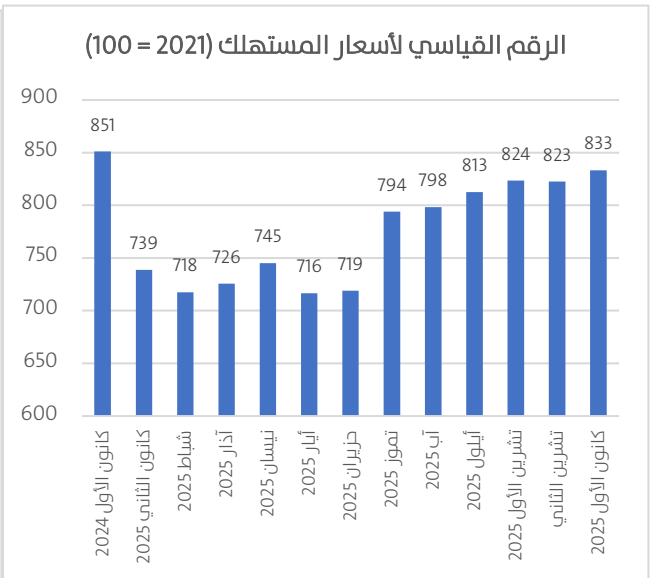

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2024 و 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

3. التضخم الشهري كانون الأول 2025

أظهرت بيانات شهر كانون الأول 2025 ارتفاعاً في معدل التضخم العام بنسبة 1.3 بالمئة، حيث كان المحرك الأساسي لهذا الارتفاع هو مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" التي سجلت تضخماً شهرياً بنسبة 3.2 بالمئة، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة أسعار الكهرباء عبر الشبكة النظامية، وما ترتب عليها من آثار تتابعية على تكاليف القطاعات المرتبطة بها. كما رُصد ارتفاع ملحوظ في إيجارات السكن كاستجابة من مالكي العقارات لضغوط التضخم العام، لا سيما في مراكز المدن الكبرى مثل دمشق وريفها وحمص وحماة وحلب وإدلب.

تكشف بيانات الجدول رقم (1) عن تحول هيكلي في مسببات التضخم في سوريا خلال عام 2025؛ حيث برزت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى كأكبر ضاغط تضخمي بتسجيل رقمها القياسي 1467 نقطة (سنة أساس 2021)، متجاوزةً بفارق شاسع بقية المجموعات.

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر كانون الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي كانون الأول 2025	الرقم القياسي تشرين الثاني 2025	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	**833**	**822**	**%1.3**
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	613	611	%0.3
2	الدخان والتبغ	600	600	%0.1
3	الملابس والأحذية	629	620	%1.6
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1467	1422	%3.2
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	492	480	%2.3
6	الصحة	775	782	%0.9-
7	النقل	848	850	%0.3-
8	الاتصالات	209	208	%0.4
9	الترويح والثقافة	477	461	%3.6
10	التعليم	853	916	%6.9-
11+12	سلع وخدمات متنوعة	788	787	%0.1

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

4. التضخم بحسب المحافظات

كشفت البيانات الإحصائية لشهر كانون الأول 2025 عن أزمات قطاعية محلية تعكس تشظياً واضحاً فيما بين المناطق؛ فقد سجلت محافظة إدلب الذروة التضخمية الأعلى بنسبة 6.8 بالمئة، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار مجموعة السكن بنسبة 30.8 بالمئة، وهو مسار تقاطعت معه محافظة حماة (بتضخم عام 4.8 بالمئة وسكن 10.5 بالمئة)، مما يشير إلى أن مراكز الكثافة السكانية باتت تعاني من تضخم عقاري يلتهم الجزء الأكبر من الدخل المتاح للأسر.

أما على صعيد المناطق التي شهدت استقراراً أو انكماشاً سعرياً، فقد برزت محافظة درعا كأكثر المناطق انخفاضاً بنسبة (-1.3 بالمئة)، وهي محصلة مركبة لتراجع حاد في تكاليف المواد الغذائية، بينما دخلت محافظتي اللاذقية والرقة نطاق الانكماش الطفيف نتيجة استقرار أسعار الغذاء مقابل ارتفاع في خدمات أخرى.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 (بالنسب المئوية)

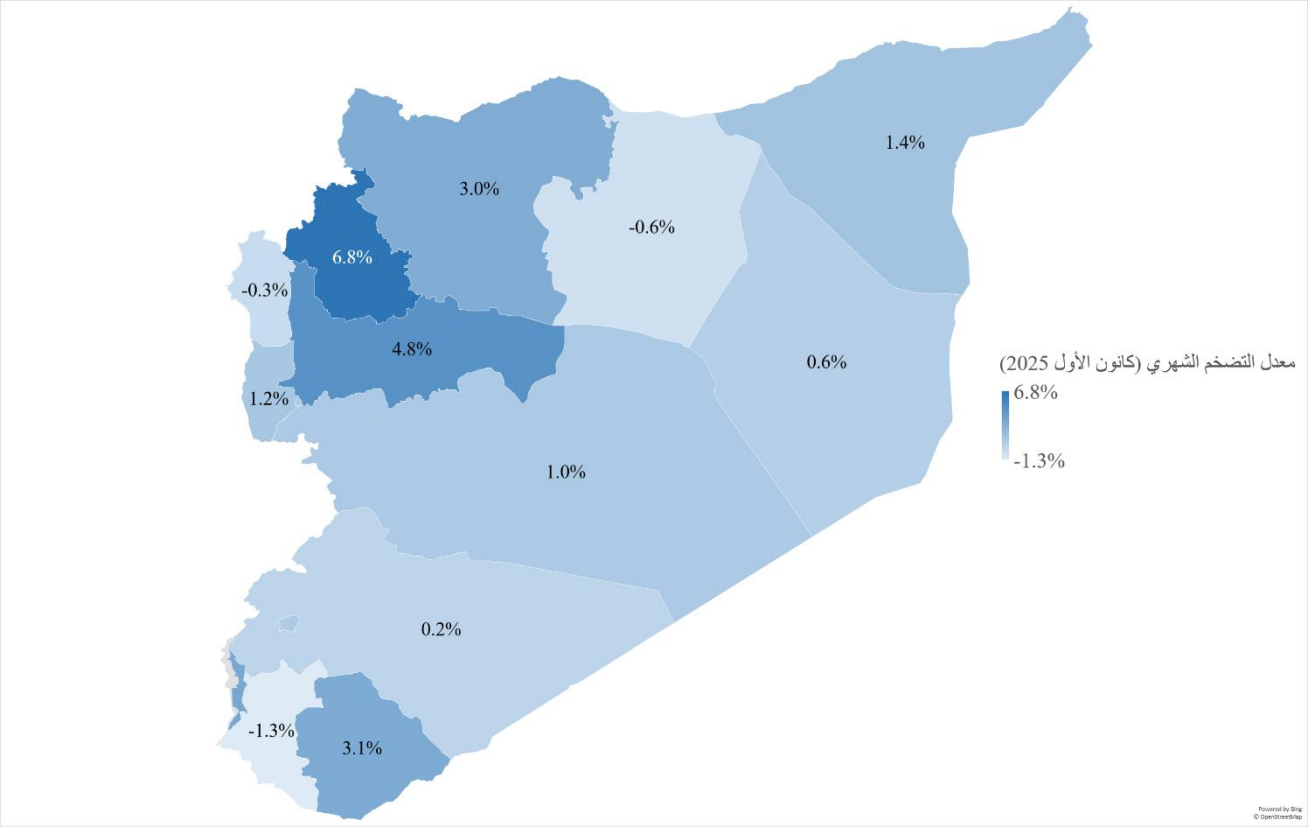

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

5. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية

يكشف تحليل التباين السعري بين المناطق الثلاث: مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)، ومناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، ومناطق الإدارة الذاتية[5] على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية أن مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة هي الأكثر تبايناً في الأسعار خلال شهر كانون الأول 2025 تأتي بعدها مجموعة النقل. في المقابل، تُظهر مجموعات رئيسية كمجموعة الدخان والتبغ، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية معامل اختلاف منخفض.

أ. مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة

يعكس التباين السعري في مجموعة التجهيزات والمعدات الكهربائية عبر المحافظات السورية تداخلاً معقداً بين تكاليف اللوجستيات، واختلاف العملات المتداولة، ومدى توفر مصادر الطاقة. فعند تحليل البيانات، يتضح أن السلع المعمرة مثل "البراد العادي 18 قدم" و "غسالة الأوتوماتيك 8 كغ" تسجل أعلى مستوياتها السعرية في المناطق التي تعتمد الليرة السورية، لا سيما في دمشق ودرعا، حيث تتجاوز أسعار البرادات حاجز 7 ملايين ليرة سورية في درعا. هذا الارتفاع مرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية مقارنةً بالسلع المستوردة الرائجة في المحافظات الواقعة في شمال شرق وشمال غرب سوريا.

تتفوق مناطق شمال غرب سوريا (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) بوضوح في انخفاض أسعار المنتجات الحرفية والنسيجية (غرف النوم، الموكيت، البطانيات، صابون الغار)، وذلك لقربها من الأسواق التركية وعلاقتها القوية بها، ولوجود صناعات حرفية تعتمد مواد أولية متوفرة في مناطقها، في المقابل تسجل مناطق شمال وشرق سوريا (الإدارة الذاتية) أرخص أسعار السلع المعمرة وهو ما يُعزى إلى انخفاض تكاليف النقل (وفرة المحروقات) ووجود منافذ استيراد برية (عبر كردستان العراق) تخضع لرسوم جمركية أقل حدة من الموانئ والمنافذ الرسمية السورية.

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الدورية بحسب المناطق خلال شهر كانون الأول 2025 (بالليرة السورية)

#	الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	غرفة نوم محلية	10,297,614	6,519,147	7,312,706
2	موكيت	157,337	85,064	108,944
3	بطانية	235,985	145,732	155,502
4	بوتوغاز	2,459,501	2,202,820	2,032,729
5	براد عادي	5,446,217	2,847,775	3,129,076
6	غسالة أوتوماتيك	4,344,583	3,937,889	2,860,267
7	صابون غار	8,042	5,005	6,175
8	شامبو مستورد أجنبي	40,387	34,994	33,376

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[5] تم حساب "معامل الاختلاف" (Coefficient of Variation - CV) لكل صنف، ثم حساب متوسط معامل الاختلاف لجميع الأصناف المندرجة تحت كل مجموعة استهلاكية رئيسية. هذه المنهجية تكشف أي القطاعات الاقتصادية هي الأكثر تجزئة وعدم استقرار في أسعارها بين المناطق.

ب. مجموعة النقل

تُظهر البيانات الإحصائية لعام 2025 تبايناً هيكلياً حاداً في اقتصاديات النقل بين المناطق السورية، حيث تلعب سياسات دعم المحروقات دوراً جوهرياً في رسم هذه الفوارق. ففي مناطق الإدارة الذاتية، يستقر سعر ليتر الوقود المدعوم عند عتبة 4637 ليرة سورية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة تتجاوز 54 بالمئة مقارنة بمناطق الليرة السورية والتركية التي كسرت حاجز الـ 10000 ليرة. إن هذا التمايز السعري ناتج عن المركزية في الموارد النفطية وتوجيهها لدعم الاستهلاك المحلي، مما جعل السعر "الحر" في مناطق الإدارة الذاتية، والبالغ 8818 ليرة، منافساً حتى للأسعار المدعومة في بقية الجغرافيات السورية.

يمتد أثر هذا التباين ليشمل التكاليف التشغيلية لوسائل النقل العام والخاص، مما أدى إلى صياغة واقع سعري متباين؛ حيث سجلت مناطق الإدارة الذاتية أدنى تكلفة لخدمات النقل الجماعي بواقع 2067 ليرة، في حين تضاعفت هذه القيمة في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً لتصل إلى 4950 ليرة .وتبرز الفجوة بشكل أوضح في قطاع النقل العمومي (التاكسي)، إذ بلغت الأجرة في مناطق شمال وغرب سوريا ما يزيد عن ضعف مثيلتها في مناطق الإدارة الذاتية، وهو ما يعكس الارتباط المباشر بين غياب الدعم الحكومي للمحروقات وارتفاع تكلفة المعيشة اليومية للسكان.

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر كانون الأول 2025 (بالليرة السورية)

#	الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	وقود للسيارة الخاصة (مدعوم) 1 ليتر	10,440	10,058	4,637
2	وقود للسيارة الخاصة (حر) 1 ليتر	11,319	10,058	8,818
3	اجرة باص او سرفيس داخل المدينة	2,444	4,950	2,067
4	اجرة تكسي داخل المدينة 3 كم	21,252	29,047	14,583
5	اجرة باص بين المدن 1 كم	359	286	336

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

6. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل التضخم لشهر كانون الأول 2025 أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى كانت المحرك الفعلي لارتفاع الأسعار على المستوى الوطني بمساهمة بلغت 102 بالمئة، مما يعكس ضغطاً هائلاً في تكاليف المعيشة الأساسية والطاقة مقابل استقرار نسبي في المجموعات الأخرى. وقد برز هذا التوجه بوضوح في محافظات طرطوس والسويداء وإدلب ودرعا، حيث أدى ارتفاع تكاليف هذه المجموعة إلى امتصاص أي انخفاضات سعرية في المجموعات الأخرى، في حين ساهمت مجموعة التعليم في تخفيض معدل التضخم خلال هذا الشهر بسبب قرار وزارة التربية بتوحيد رسوم التعليم بين الجامعات الحكومية للموسم الدراسي (2025-2026)[6] مما أدى لانخفاض رسوم التعليم في جامعات إدلب وريف حلب من 150-300 دولار إلى رسوم رمزية بقيمة 60000 ليرة سورية سنوياً فقط.

يُظهر تحليل بيانات المساهمة في التضخم الشهري لشهر كانون الأول 2025 تبايناً هيكلياً حاداً بين المناطق السورية الثلاث، ففي مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)، وبالرغم من أن معدل التضخم العام بلغ 1 بالمئة، إلا أن مجموعة السكن، والمياه، والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى كانت المحرك الأساسي بنسبة مساهمة 114 بالمئة، مما يشير إلى أن الارتفاع في تكاليف المعيشة الأساسية قد امتص أثر الانخفاضات الطفيفة في مجموعات أخرى مثل الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي سجلت مساهمة سالبة بنسبة (-23 بالمئة) هذا النمط يشير إلى ضغوط تضخمية ناتجة عن تكاليف الطاقة والخدمات العامة أكثر منها ضغوطاً ناتجة عن السلع الاستهلاكية المباشرة في تلك الفترة.

أما في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، فقد سجلت أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 7.4 بالمئة، مدفوعة بشكل شبه كلي بمجموعتي السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة مساهمة 73 بالمئة، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 22.5 بالمئة يعكس هذا الارتفاع الحاد حساسية هذه المناطق العالية لتقلبات أسعار الطاقة وسلاسل التوريد المرتبطة بالليرة التركية، حيث تضافرت ضغوط السكن مع الاحتياجات الغذائية الأساسية لتشكل مجتمعة حوالي 96 بالمئة من إجمالي التضخم. ويلاحظ هنا استقرار نسبي في بقية القطاعات كالتعليم والصحة والاتصالات.

على النقيض من ذلك، أظهرت مناطق الإدارة الذاتية تضخماً شهرياً بنسبة 1.2 بالمئة خلال هذا الشهر، غير أن هذا الرقم الإحصائي يستتر خلفه اختلالات هيكلية حادة في الأوزان النسبية للقطاعات؛ فقد مارست مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ضغطاً تضخمياً كبيراً بمساهمة بلغت 120 بالمئة، إلا أن هذا الأثر جرى امتصاصه بالكامل عبر مساهمة سالبة (انكماشية) لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بلغت (-32 بالمئة). ويعزى هذا التحييد الجذري إلى تحسن قيمة الليرة السورية أمام الدولار، ونظراً لكون تكاليف الإيجارات والمحروقات في هذه المناطق "مدولرة" بطبيعتها، فقد أدى

[6] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار توحيد رسوم التعليم الجامعي للدورة الدراسية 2025-2026.

تراجع سعر الصرف إلى خفض التكاليف التشغيلية للسكن والطاقة بشكل مباشر، مما أوجد توازناً إجبارياً كبح جماح التضخم الغذائي.

7. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند 11055 ليرة للدولار للشهر السابع على التوالي، في مقابل تذبذبات واضحة في السوق الموازي الذي تراوح بين 12143 و 11990 ليرة سورية لكل دولار. ورغم هذه التقلبات، سجلت الليرة تحسناً نسبياً بنسبة 1.42 بالمئة خلال كانون الأول، حيث انخفض متوسط سعر الصرف إلى 11773 ليرة مقارنة بـ 11942 ليرة في تشرين الثاني. ويظل السوق غير الرسمي هو المؤشر الواقعي لقيمة العملة، وهو ما تتبناه الحكومة ضمنياً عبر تسعير المشتقات النفطية (مازوت، بنزين، غاز) بمستويات تقارب أسعار السوق الموازي عوضاً عن السعر الرسمي.

أما بالنسبة لليرة التركية، فقد كشفت البيانات عن اتجاه تصاعدي متذبذب في سعر الصرف خلال شهر كانون الأول 2025، مما يعكس ضعفاً متزايداً في قيمتها، حيث تراجعت قيمتها من نحو 42.5 ليرة تركية لكل دولار بداية الشهر إلى 42.9 ليرة تركية في نهايته.

الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال كانون الأول 2025

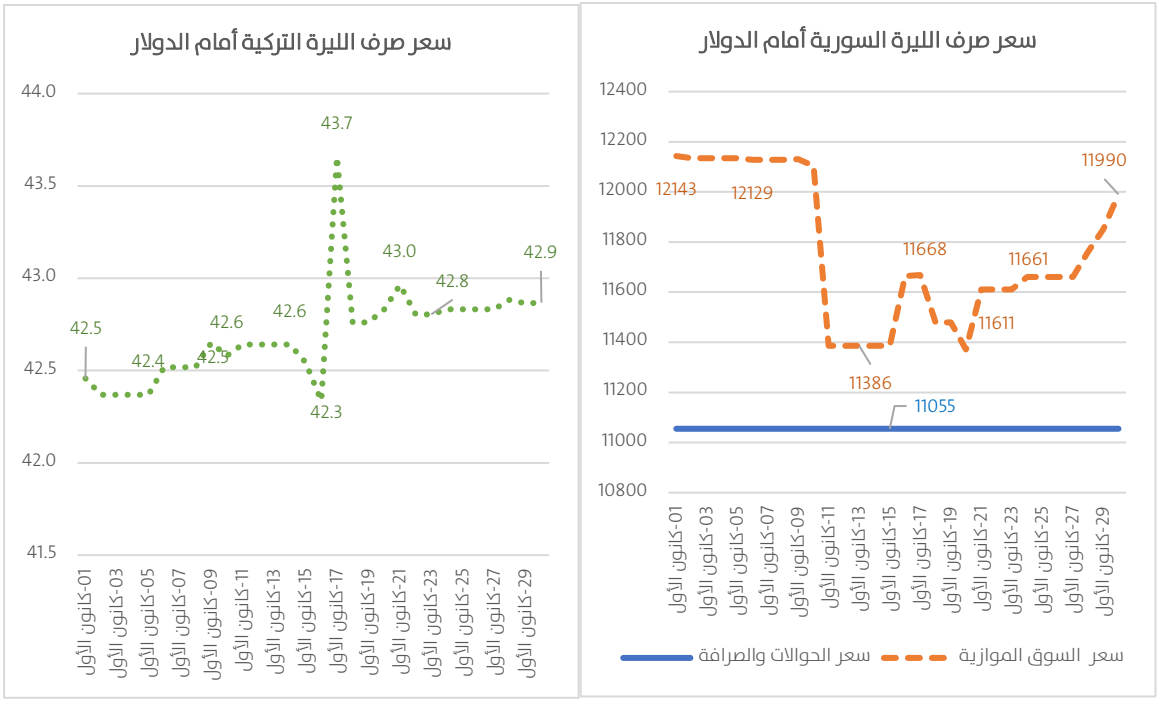

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

8. الأجور في سوريا كانون الأول 2025

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.14 مليون ليرة سورية في شهر كانون الأول 2025، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.30 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.97 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بإنتاجية العمالة، مما يُرّسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان. كما يُلاحظ وجود تباين في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني.[7] وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة (عمال المياومة) هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 (بالليرة السورية)

	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	3030000	5954498	3090000	**3382338**
أجور الموظف (جامعي)	935000	2353952	1060000	**1146279**
أجور الموظف (تعليم أساسي)	859000	1374975	1040000	**960354**
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	4098047	5103856	3038156	**4233432**
أجور العامل في محل تجاري	1305789	1582142	1038400	**1305509**
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	2384131	5074523	3547822	**2976883**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[7] يُشار إلى أن أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، رغم ارتفاعها النسبي مقارنة بأجور القطاعين العام والخاص، تظل منخفضة جداً على المستوى الإقليمي، إذ تعادل 67 بالمئة فقط من نظيرتها في مناطق الإدارة الذاتية و 47 بالمئة من نظيرتها في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، وذلك خلال شهر كانون الأول 2025.

9. خطوط الفقر في سوريا كانون الأول 2025

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[8] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر كانون الأول 2025 إلى 2.90 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.56 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.30 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحلب وحمص وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر كانون الأول 2025.

الشكل (4): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 (مليون ليرة سورية)

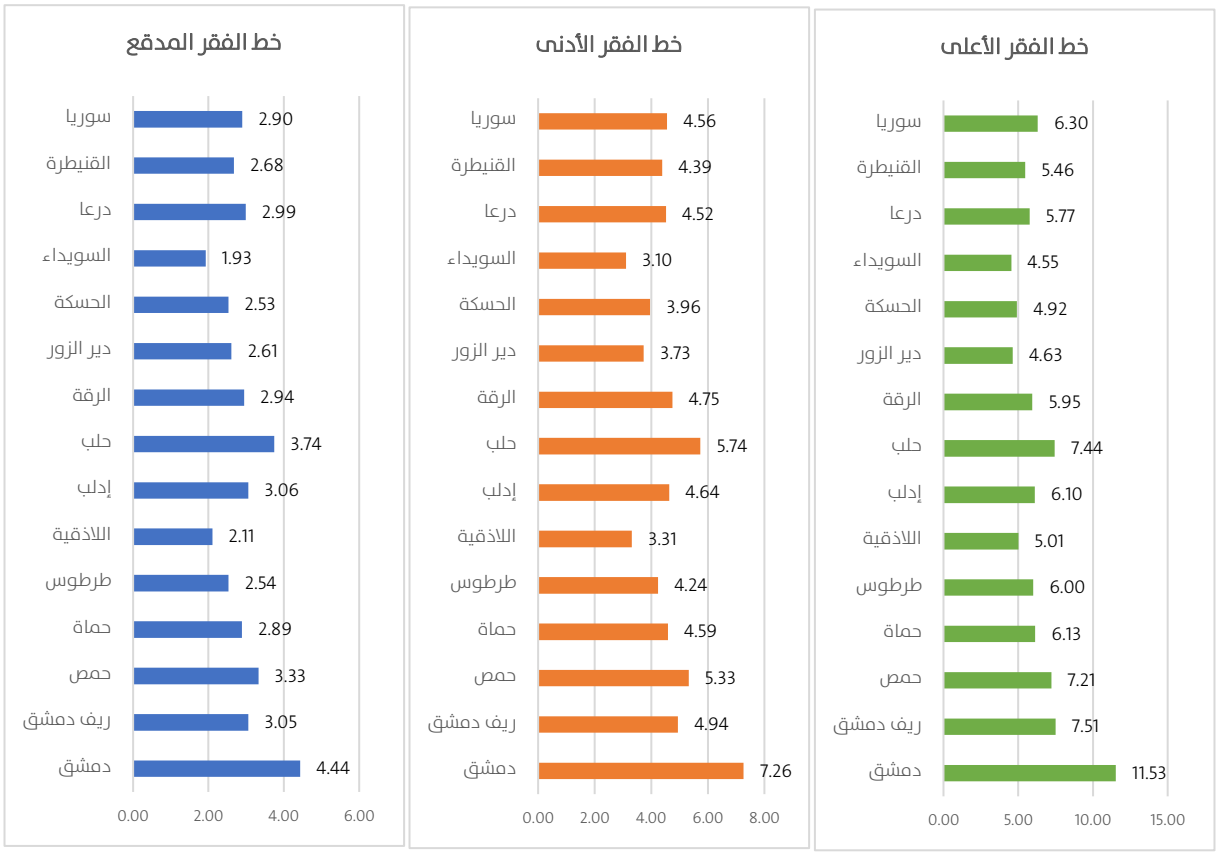

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 60 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 82 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى. وتقل أجور العاملين في القطاع الخاص عن 55 بالمئة من خط الفقر المدقع، وعن 79 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

[8] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

تتركز الأزمة الأعمق في القطاع العام، حيث يغطي أجره الشهري فقط 39.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، مما يؤكد الانهيار التام للقيمة الحقيقية للأجر الحكومي. أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فإن جميع الفئات الوظيفية تقع تحته بنسب تتراوح بين 63 بالمئة و 82 بالمئة، وهذا يعني أن غالبية الأسر السورية تعيش في حالة فقر، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها. في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تبلغ نسبة تغطية أجوره لخط الفقر المدقع 103 بالمئة، مما يشير إلى أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري. ومع ذلك، تبقى هذه الحماية نسبية؛ حيث لا يزال موظفو القطاع المدني بعيدين عن خط الفقر الأعلى بنسبة 53 بالمئة، مما يثبت أن الأزمة المعيشية هي أزمة هيكلية وشاملة.

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 (بالنسب المئوية)

	مناطق النظام سابقاً	مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع				
الموظف الجامعي في القطاع العام	32.1	75.4	40.8	39.5
العامل في القطاع الخاص	44.8	50.7	40.0	45.0
الموظف في القطاع المدني	81.8	162.6	136.7	102.7
ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	20.3	49.5	26.6	25.1
العامل في القطاع الخاص	28.3	33.3	26.1	28.6
الموظف في القطاع المدني	51.8	106.7	89.1	65.3
ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	14.7	37.9	21.4	18.2
العامل في القطاع الخاص	20.5	25.5	20.9	20.7
الموظف في القطاع المدني	37.4	81.7	71.6	47.3

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

10. خاتمة

تكشف نتائج كانون الأول 2025 أن تباطؤ وتيرة التضخم الشهري لا يكفي بوصفه مؤشراً على التعافي. فالأسعار استقرت عند مستوى يفوق قدرة الأجور المحلية، وتحوّل السكن والطاقة إلى مركز ثقل الأزمة المعيشية. هذه النتيجة تنسجم مع القراءة الأوسع التي ترى أن "التعافي" لا يقاس بتحسن بعض المؤشرات الاسمية أو بانفتاح التجارة وحده، بل بقدرة الاقتصاد على إعادة بناء الإنتاج والدخل والخدمات العامة. ومن ثم، فإن استمرار التضخم في بنود السكن والطاقة، مع توسع الدولرة والتجارة غير المتكافئة، يعني أن جزءاً كبيراً من كلفة السياسات افي المرحلة الانتقالية تم تحميله للأسر ذات الدخل المحدود، ولا سيما المستأجرين والعاملين في القطاعين العام والخاص.

لقد تسبب رفع تعرفة الكهرباء في استثارة سلسلة من الآثار السعرية التتابعية التي انتقلت تدريجياً لتشمل الإيجارات والخدمات السكنية المرتبطة بها والخدمات الأخرى. وفي المقابل، أدى توحيد الرسوم الجامعية الحكومية والخاصة بين إدلب وريف حلب وبقية المحافظات إلى خلق حالة من الاستقرار النسبي في تكاليف التعليم، مما خفف الأعباء المالية عن كاهل الطلبة في مناطق شمال غرب سوريا.

ويُعزى التباين السعري بين المحافظات إلى اختلاف أنماط التسعير وتعدد العملات المتداولة في الأسواق المحلية. وبينما تتجه السلع القابلة للتداول (كالأغذية المستوردة والتجهيزات الكهربائية والإلكترونية) نحو التقارب السعري، تظل الخدمات غير القابلة للتداول (كالصحة والتعليم والخدمات) شديدة التأثر بالمعطيات المحلية وتكاليف المدخلات الأولية كالنقل والطاقة.

بناءً على نتائج النشرة التي كشفت عن اتساع الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة، تبرز مجموعة من التدخلات السياساتية الضرورية لاستعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي:

1. مراجعة السياسات السعرية لقطاع الطاقة، إذ تقتضي الضرورة إعادة تقييم قرار رفع تعرفة الكهرباء، نظراً لأثره المباشر في تعميق العجز المالي للأسر؛ فقد أظهرت البيانات أن التكلفة الجديدة تتجاوز قدرة أصحاب الدخل المحدود الذين لا تغطي أجورهم الحقيقية سوى جزء يسير من المتطلبات الأساسية. وتمثل العودة عن هذه الزيادة ضرورة لتفادي تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة.
2. وضع ضوابط لارتفاع الإيجارات في مراكز المدن الكبرى للحد من التضخم العقاري الذي يستنزف الجزء الأكبر من الدخل المتاح، مع العمل على تقليص التفاوتات السعرية الناتجة عن ممارسات الاحتكار أو غياب التنسيق بين المناطق.
3. إطلاق عملية مراجعة شاملة لمستويات الأجور، خاصة في القطاع العام، لتقليص الفجوة الهائلة التي وصلت إلى 82 بالمئة من خط الفقر الأعلى. ويجب أن ترتبط أي زيادة مستقبلية بمؤشرات التضخم وتكاليف المعيشة لضمان فاعليتها.
4. ربط أي تعديل للأجور، خاصة في القطاع العام، بمؤشر تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، بما يحد من التآكل المستمر في الأجر الحقيقي، وعدم التمييز بين الموظفين على أساس القرب من السلطة / الولاء.

5. تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية: في ظل وصول خط الفقر المدقع إلى 2.90 مليون ليرة، تبرز الحاجة إلى توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل دعماً مباشراً ومستهدفاً للغذاء والطاقة. ويجب التركيز على الفئات الأكثر هشاشة والأسر التي تعتمد على مصادر دخل محلية متذبذبة، لضمان حد أدنى من الأمن الغذائي.

11. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا.
2. المركز السوري لبحوث السياسات. (2024). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا. العدد (10) كانون الأول 2024.
3. المركز السوري لبحوث السياسات. المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا 2024–2025.
4. مصرف سوريا المركزي. البيانات والسياسات المتعلقة بتثبيت سعر الصرف الرسمي وتقييد السيولة خلال كانون الأول 2025.
5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار توحيد رسوم التعليم الجامعي للدورة الدراسية 2025-2026.
6. بيانات التجارة الخارجية السورية مع تركيا والأردن خلال 2025.
7. وزارة الطاقة السورية. (2025، 03 تموز). القرار 154: إطار تنظيمي جديد لدعم مشاريع الطاقات المتجددة.
8. Anadol. (2026, 23 January). Türkiye’s exports to Syria surge nearly 70% in 2025.
9. OEC World. Turkey / Syria
10. The Syria Report. (2026, 17 February). Analysis: Surge of Imports in 2025.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر كانون الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	**1,273**	**1,008**	**1,289**	**973**	**1,021**	**894**	**697**	**980**	**716**	**741**	**810**	**956**	**849**	**1,021**	**833**
الأغذية والمشروبات	707	650	700	701	614	611	603	694	598	804	703	622	626	654	613
الدخان والتبغ	643	696	654	520	557	622	612	795	466	607	509	686	453	629	600
الملابس والأحذية	643	530	534	705	954	674	766	774	565	568	822	745	518	477	629
السكن، والكهرباء، والوقود	2,195	2,026	2,818	1,954	1,975	1,802	1,148	1,381	1,183	823	1,101	2,025	1,813	2,065	1,467
التجهيزات المنزلية والصيانة	661	423	505	753	377	409	471	528	491	497	816	470	644	501	492
الصحة	884	836	902	756	670	718	508	897	866	711	745	943	937	722	775.3
النقل	1,196	1,173	1,314	1,131	1,271	1,133	508	771	794	641	1,006	960	728	1,280	848
الاتصالات	330	329	329	329	327	327	44	556	329	333	333	332	331	328	209
الترويح والثقافة	380	650	593	328	394	481	476	623	717	407	566	451	345	362	477
التعليم	820	925	1,084	880	1,034	918	1,316	969	1,002	600	1,030	922	1,147	1,028	853
سلع وخدمات متنوعة	894	954	824	715	873	597	616	820	692	670	699	1,003	749	1,157	788

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org